تلخيص معيار المراجعة المصري رقم (٢٥٠)
مراعاة القوانين واللوائح عند مراجعة قوائم مالية

مدونة محمود حموده
System Analyst Mafimoud Hamouda Chartered Accountant & Tax Consultant

هـــدف المعيـــار	وضع اسس وارشادات تتعلق بمسئولية المراقب عن مراعاة القوانين عند مراجعة القوائم.
ليـــه مهـــم	**عند تخطيط المراجعة أو تقييم النتائج يجب ادراك ان (عدم التزام) المنشاة بالقوانين يؤثر علي القوائم.**
يعـــني ايـــه	عدم الإلتزام :- هو السهو او اعمال تمت بقصد او بدون قصد مخالفة للقوانين لصالح المنشأة وليست مخالفات شخصية.
دور المراقـــب	**تقدير عدم المشروعية قرار قانوني يتجاوز كفاءة المراقب ولكن التدريب والخبرة وتفهم النشاط يمثل اساس للتقدير.**
علاقة القوانين بالقوائم	**هناك قوانين تحدد شكل ومضمون القوائم او المبالغ الواجب تسجيلها،وأخري تضع قواعد منظمة للمنشاة.**

مســـئولية الإدارة تجـــاة الإلتـــزام بـــالقوانين واللـــوائح	الإدارة مسئولة عن التأكد من مطابقة المعاملات للقوانين وهي مسئولة عن منع واكتشاف عدم الالتزام ويمكنها ذلك من خلال	
المســـئول الأول	* متابعة المتطلبات القانونية وموافقتها للاجراءات.	* تصـــميم وتطبيـــق انظمـــة رقابـــة داخليـــة.
	* وضع قواعد سلوكية للعمل والاعلان عنها.	* تدريب العاملين بالمنشأة علي تفهم قواعد السلوك بالعمل.
	*متابعة الالتزام واتخاذ اجراءات قانونية للمخالفين.	* إشراك مستشارين قانونيين للمساعدة في متابعة التطبيق.
	* الاحتفاظ بملف يشمل القوانين واجبة التطبيق .	* الاحتفاظ بسجل بالشكاوي الناتجة عن عدم الالتزام.

اعتبـــارات المراجعـــة حـــول الإلتـــزام بـــالقوانين واللـــوائح	لا يعتبر المراقب مسئولا عن منع واكتشاف حالات عدم الالتزام، ولكن اجراءات المراجعة السنوية تساعد في الحد منها.	
	عملية المراجعة عرضة لمخاطر لا يمكن تجنبها مثل :- عدم اكتشاف الاخطاء ، او التحريف نتيجة عدم الالتزام بسبب:-	
	* وجود قوانين ترتبط بأوجه النشاط ، و لايمكن اكتشاف اثرها بنظم المعلومات المتعلقة باعداد التقارير المالية.	
	* تأثر فعالية إجراءات المراجعة بـ:- ١/ المحددات المتأصلة في نظام الراقبة الداخلية ، ٢/ المراجعة بالعينة.	
	* أدلة المراجعة مقنعة وليست حاسمة بطبيعتها.	* إحتمالية تعمد عدم الإلتزام والتواطؤ والتزوير والتحريف.
مســـئولية المراقـــب — دور المراقـــب	يجب علي المراقب تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة وفقا للشك المهني، حيث ربما تتكشف حالات تؤدي الي تقيم الالتزام	
طيـــب ليـــه	قد يطلب من المراقب الإبلاغ عن مدي التزام المنشاة ، وهو ما يتطلب التخطيط لعمل اختبارات للتأكد من التزام المنشأة.	
يعمـــل ايـــه بقـــي	لغرض التخطيط يجب علي المراقب تفهم الاطار القانوني والنظامي للمنشاة والقطاع المنتمية اليه ومدي التزامها بهذا الاطار.	
كيف يتفهم المراقب	يجب علي المراقب إدراك جوهرية تأثير بعض القوانين علي نشاط المنشاة ومدي استمراريتها،والقيام بالاجراءات التالية:-	
	* استخدام المعلومات المتوفرة عن نشاط المنشاة	* الاستفسار من الادارة عن السياسات والاجراءات المطبقة.
	* الاستفسار من الإدارة عن القوانين واللوائح	* مناقشة الادارة في سياسات المحاسبة عن المطالبات القضائية.
	* مناقشة الاطار العام للقوانين مع مراقبي حسابات الشركات التابعة في الدول الأخري.	
إجراءات بعد التفهم	بعد حصول المراقب علي تفهم كامل عليه تنفيذ بعض اجراءات المراجعة التي تساعد في تحديد حالات عدم الالتزام مثل:	
	* الاستفسار من الإدارة بمدي التزامها بالقوانين.	* فحص المراسلات الجارية مع السلطات المنظمة لنشاط المنشأة
	* الحصول علي أدلة مراجعة كافية بالإلتزام	* الحصول علي اقرار مكتوب من الإدارة بأنها كشفت عن حالات عدم الالتزام
ملقاش عدم التزام	من حق المراقب افتراض التزام المنشاة بالقوانين واللوائح المتبعة في حالة عدم وجود دللي بعدم إلتزامها.	

مـــؤشرات باحـــتمال حـــدوث عـــدم إلـــتزام	* التحقيق مع المنشاة من الجهات الحكومية.	* دفع غرامات ومدفوعات للغير مقابل خدمات غير محددة.
	* سلفيات او قروض لموظفين حكوميين او استشاريين.	*تسجيل عمولات مبيعات او وجود وكلاء باكثر من المعتاد.
	*مدفوعات عن بضائع لدولة غير دولة المنشأة.	* عدم توفير النظام المحاسبي لمسار مراجعة مناسب وادلة كافية.
الإجـراءات المتبعـة فـي حـالات إكتشـاف عـدم إلتـــــزام	تفهم طبيعة حالة عدم الإلتزام وظروفها وكافة المعلومات حولها بغرض تقييم الأثر المحتمل لها علي القوائم المالية.	
	مراعاة ١- العواقب المالية المحتملة ٢- مدي ضرورة الإفصاح ٣- مدي خطورتها وتأثيرها علي العرض العادل للقوائم.	
	في حالة اقتناع المراقب بعدم الالتزام يجب عليه :- توثيق النتائج (سجلات ومستندات)، ومناقشتها مع الإدارة	
	في حالة عدم الحصول علي معلومات وافية تفيد الالتزام يستشير المستشار القانوني للمنشأة وان لم يقتنع يستشير مستشاره	
أثـــر عـــدم الإلـــتزام	في حالة عدم الحصول علي أدلة كافية بشأن مدي التزام المنشاة يجب علي المراقب مراعاة ذلك عند ابداء رأيه .	
	يؤثر ذلك علي مصداقية إقرارات الإدارة ويتطلب من المراقب اعادة النظر في تقييم المخاطر والاطمئنان الي الرقابة الداخلية.	

تبليغ الجهات الأعلى	إلـــي الإدارة	إبلاغ مسئولي الحوكمة،ولو متعمد إبلاغ الإدارة،ولو متورطة ابلاغ مستوي اعلي،واذا لم يؤخذ بتقريره يحصل علي استشارة .
	إلي مســـتخدمي القـــوائم الماليـــة	راي متحفظ أو عكسي :- اذا توصل المراقب ان حالات عدم الإلتزام لها تأثير هام علي القوائم المالية.
		رأي متحفظ أو الامتناع :- اذا منعت المنشاة المراقب من الحصول علي أدلة كافية لوجود قيد علي نطاق المراجعة.
		دراسة الأثر علي الرأي:- في حالة عدم قدرة المراجع علي تحديد وقوع عدم التزام بسس قيود فرضتها الظروف وليس المنشاة
	إلي الســـلطات	نظرا لواجب السرية يجب علي المراقب الحصول علي استشارة قانونية ، وهناك حالات يتم تجاوز واجب السرية فيها.

الإنســـحاب مـــن مهمـــة المراجعـــة	في حالة عدم اتخاذ المنشأة لاجراءت لمواجهة عدم الإلتزام ، تورط الإدارة العليا ، تأثيرات المراقب المستمرة مع المنشاة طبقا للميثاق العام علي المراقب الحالي ابلاغ المراقب المقترح بناء علي استفسار الاخير في حال كانت هناك اي اسباب مهنية تحول دون قبوله المهمة، وتعتمد الناقشة بينهما علي موافقة العميل ، وفي حالة رفضه يفحص عن ذلك للمراقب المقترح